نحو رؤية عربية تحاكي المستقبل

د. ناصر زيدان(*)

يعيش العالم العربي، أو الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية؛ وضعية غير سويّة بمجملها، رغم التباينات والفوارق الراهنة التي تُميّز بين حالة كل من هذه الكيانات. والحالات المنوّه عنها تتراوح بين استقرار ايجابي ونمو اقتصادي واضح لدى بعض الأقطار، وبين استقرار نسبي ممزوج بالركود والرتابة لدى البعض الآخر، بينما تعاني مجموعة وازنة من الساحات العربية من مشكلات أمنية وإدارية وتشريعية واقتصادية كبيرة، وتطوُر الأحداث في ضوء الحرب العدوانية الاسرائيلية على فلسطين ولبنان؛ يُشير بأن تغييرات جيوسياسية كبيرة قادمة على المنطقة، لا يبدو أنها ستكون لصالح تعزيز المكانة العربية.

والوطن العربي الذي يتمدد على جغرافيا تزيد عن ٢،١٠٪ من مساحة العالم، وفيه عدد سكان يزيد عن ٤٠٠ مليون نسمة؛ يتألف إدارياً من ٢٢ دولة إقليمية ذات سيادة، والغالبية الساحقة من المواطنين فيها من الذين ينتمون الى القومية العربية، وهناك بعض الأقليات من غير العرب، لاقوا احتضان مهم عبر التاريخ داخل هذه الكيانات المستقلة، لاسيما منهم الأكراد والأرمن والأيزيديين والأمازيغ، ولم يكُن لدى معظم هؤلاء تحسساً اِثنياً مناهضاً للعربية، بالرغم من أن بعض الحكومات مارست تضييقاً على مجموعات منهم في فترات محددة ماضية.

هذه الاعتبارات - بما في ذلك بعض التنوع السكاني ولو كان طفيفاً - أعطت الوضعية العربية نوعاً من الوحدة التي تتمتع بخصائص واضحة، على مستوى اللغة، وفي تقارب التقاليد والقيّم، وفرض الانتماء القومي نفسه على الواقعين الجيوسياسي والجيوسوسيالي، بالرغم من الإختلاف بين طبيعة النُظُم المعتمدة في هذه الكيانات او الدول. وأكدت مراحل سابقة غابرة وجود مقاربة عربية ثابتة، تجمع بين هذه

(*) أستاذ العلوم السياسية والقانون الدولي العام في الجامعة اللبنانية

المكونات السيادية والديمغرافية، ومرحلة تأسيس جامعة الدول العربية قبيل منتصف القرن الماضي، وما تلاها من جهود لبعض الدول والقوى الوحدوية، أظهرت أهمية وجود كيانية عربية موحدة بالحد الأدنى، ولو كانت في سياق تكتل لمجموعة دول كاملة السيادة، لأن التحديات التي تواجه العرب؛ تكاد تكون واحدة، واستهداف دور الحالة العربية ينطلق من خلفيات عدائية او مناهضة لهم، أو بسبب أطماع بالهيمنة عليهم واستغلال ثرواتهم على أقل تقدير.

يوجد على المساحة العربية الشاسعة تنوعاً سياسياً واِثنياً وايدولوجياً ودينياً كبيراً، بالرُغم من البصمات الدامغة التي يُضفيها الإسلام على الواقع العربي، كما كان مصدر غناً لهذا الواقع في الماضي القريب والبعيد، لكنه ليس المصدر الوحيد للفكر السياسي العربي[١]. والتحديات الراهنة تفرض انتاج مقاربات فكرية واقعية تحاكي العصرنة والعولمة ولا تتناقض مع الانتماء القومي او الديني، ولا مع وجدود تنوع سياسي وايديولوجي وعقائدي ضمن الكيانية العربية الغنية، فالفكر الإنساني العربي، هو حُكماً جزءاً من الفكر السياسي والإنساني العالمي.

إن المدّ التوسعي للرأسمالية عبر الزمن قد حملها لتصل الى تطور تتجاوز معه الحدود المكانية والمؤسسية للدولة التقليدية ذات السيادة[٢]. وانطلاقاً من هذا الفهم الواقعي، يمكن تأكيد وجود حاجة ماسة لرؤية فكرية عربية موحدة، او متقاربة، تحاكي متطلبات العصر في المستويات المختلفة، لا سيما في مجال الأمن والصحة والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وفي تأسيس ثقافة تتمرَّد على المُقيدات القديمة التي تُعيق التطور، وتُخرِج العالم العربي من القوقعة الحالية التي تسمح للآخرين بالتدخُل في شؤون دوله، وتدفع العرب من رصيف الانتظار الذي يقفون عليه مهمشين، الى ولوج الطريق الذي يدفع بهم الى جانب الآخرين في مسيرة بناء نظام دولي عادل وجديد يتأسس بقوة التغييرات الحاصلة على المستوى العالمي.

لا بد لنا من الاعتراف، ولو متأخرين، بفشل بعض المقاربات التي اعتمدناها في السابق، لاسيما منها التقليد الأعمى لتجارب الآخرين، وخصوصاً تقليد النمط الغربي والعولمة التي هي أحد الأنماط التي تستخدم لفرض وصاية او استغلال على شعوب العالم، خصوصاً من قبل زعماء حراك العولمة، وفي مقدمتهم مَن في الولايات المتحدة الأميركية. فالعولمة الإنسانية التي تُنشِد التكوُّر البشري والمساواة شيء، والعولمة التي تفرض أنماط الآخرين على شعوب أُخرى شيئاً آخر. بالرغم من أن التطور العلمي والتقني فرض نفسه على كل جهات الأرض، وهو ملكاً للبشرية جمعاء، وليس للمتقدمين بين الدول، وهؤلاء المُتقدمين يحاولون استغلال التطور العلمي لخدمة أهدافهم الخاصة، ومنها فرض مكانتهم كمُوجهين للحراك الدولي، وكمُستغلين لثروات الشعوب وللمهارات البشرية الكفوءة.

ولقد واجهت شعوب عربية متعددة اضطهادات لا تقبلها المشاعر الآدمية، وذلك على أيدي مُستعمرين او مُحتلين، او على أيدي

(١) د. هاني الياس الحديثي، رؤية للمستقبل العربي في ضوء الحرب على غزة، مجلة التجديد الثقافي الصادرة عن المعهد العالمي للتجديد العربي، العدد ٢١، أكتوبر ٢٠٢٤. https:arabicrenewal.org

(٢) وليم هلال وكينت تايلر، اقتصاد القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩. ص ١٥٦.

أوصياء ادعوا الحق بالخلافة، ومن أنظمة وطنية؛ وقد أخفقوا جميعهم في صناعة الاستقرار والتقدُّم، وفي محاكاة العصرنة بما فيها من احترام لحقوق الإنسان وحرياته العامة وحمايته من الانتهاكات الجسدية ومن التعديات التي تطال ممتلكاته وأرضه، ولم ينجحوا في صيانة سيادة الدول المعنية، او أنهم لم يريدوا ذلك على أقل تقدير. وقد وصل الأمر ببعض الدوائر الحكومية في دول عربية الى تسخير الأنظمة العامة لمصالح شخصية وفئوية وطائفية، والى استغلال ثروات البلاد لتحقيق ثراء شخصي غير مشروع، وللتلاعُب بالأُسس التي تحفظ هيبة الدولة وشعبها، لاسيما من خلال فرض قوانين غريبة للأحول الشخصية تعيدنا مئات السنوات الى الوراء، كما في فرض نمطية غريبة لمنح الجنسية وفقاً لخلفيات مذهبية او جهوية، وفي التلاعُب في المناهج التعليمية - المدرسية والجامعية - بما يخدم مصالح نافذين او ايديولوجيات غريبة! وما يحصل في بعض الدول العربية حتى الآن؛ لا يستوعبه عقل، ولا يقرَّه أي منطق، ولا بد من تغيير هذه النمطية المُدمرة، اليوم وقبل الغد، وهو ما يفرض انتاج رؤية فكرية عصرية، تُحدد المصلحة العربية العليا، كما مصالح الدول الأعضاء في الجامعة العربية، ذلك أن الهدف واحد، والاستهداف واحد، بما في ذلك مشروع اغتصاب فلسطين، والحراك الصهيوني العدواني ضد العرب.

وفي هذا السياق؛ لا قيمة للاستقلال الداخلي عن الخارج، إذا لم يرافقه تحرُّر داخلي[٣]. ولا بد من تفعيل العصرَنة الوطنية كمقدمة لا بد منها للولوج الى حالة من التطور العربي العام، لأن التحكُّم بالتكنولوجيا يهدد ثقافة ما يُطلق عليه " العالم الثالث" برمته، كما أن التكنولوجيا حلَّت مكان غالبية العقائد والإيديولوجيات في العلاقات الدولية، ومعها عناصر أكثر حداثةً، تنتمي الى البُعد الجيواقتصادي والجيوسياسي في النظام الدولي[٤]. والتجارب أثبتت استحالة بناء منظومة عصرية نامية في جهة او في دولة عربية محددة، من دون خلق توافقية تنموية وحضارية مع الدول الأخرى، فحماية الإنجازات العربية تفرض التعاون. وتفعيل المكانة العربية بين أمم الأرض؛ يحتاج الى تعاون ايضاً، والى بناء منظومات مُحددة للعمل العربي المشترك، من خلال الجامعة العربية، كما عبر مؤسسات رسمية وشعبية أفقية تعمل الى جانبها، او بالتنسيق معها، ومنها برلمان اتحادي عربي منشود. كما لا بد من إعادة ترميم النُظم التعليمية واللوائح التشريعية، وتحديد أنماط التنمية التي تحاكي التطور الحاصل.

ما هي أهم الأركان الفكرية التي يمكن أن تحتاج اليها الرؤية العربية المشتركة الجديدة؟

اولاً: بناء الدولة المدنية العصرية

يقول أبن خلدون: العدل أساس المُلك، وعلى الناس أن يتعاونوا ليعيشوا، ولا يمكن تحقيق التعاون إلا إذا كَبَتَ هؤلاء ميولهم الأنانية[٥]. وجاء في الآية الكريمة "أمرهم شورى بينهم". وبينما نجح العرب في بناء دولة على مدى سنوات عديدة، وكانوا من أهم الأُمم التي صدَّرت للبشرية تجارب حكمية ناجعة، أقيمت على أساس العدل والمساواة والتسامح، بصرف

(٣) البيرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، دار نوفل، بيروت ٢٠٠١، ص ٢٢١
(٤) محمد حسين أبو الحسن، العالم يلهث والعرب في قيلولة، النهار العربي، بيروت، ٢٠٢٩/٩/١١.
(٥) البيرت حوراني، مرجع سابق، ص ٣٢.

النظر عن الإخفاقات التي حصلت في هذه الدولة من حينٍ الى آخر، وكانت غالبية أسبابها نشوء صراعات على النفوذ، او بسبب التسابق على تولّي السلطة؛ إلا أنه منذ بداية القرن السادس عشر، تراجع التأثير العربي داخل الدولة الإسلامية، وهذه الأخير أخذت مشروعيتها كونها تمثل الخلافة، لكن بقيت المراجع الفقهية الإسلامية مُناطة بشخصيات دينية عربية، من دون أن يكون للعرب أي مكانة مؤثرة على دولة الخلافة، بينما عانت المجتمعات العربية على مدى عشرات السنيين من وصاية، استغلَّت الإسلام لكي تفرض عليهم نمطية طورانية في مكانٍ، وصفوية في مكانٍ آخر، بينما استقلَّت الشعوب الإسلامية البعيدة عن المركز، او أنها خضعت لوصاية استعمارٍ مختلف.

وفيما بعد مرحلة الاستقلال؛ فإن النظام العربي القائم منذ ٧٠ سنة أخفق في صنع منظومة أمن اجتماعي[٦]. وفشلت الدولة في غالبية المجتمعات العربية في معالجة معظم المشكلات التي كانت مطروحة، لا سيما منها مسألة تبادل السلطة، ومسألة الحريات العامة وحقوق الإنسان، وفي ملفات التنمية الاقتصادية والتعليم ومواكبة العصرنة، كما أنها لم توفَّق في انتاج آليات وطنية، او جهوية، او مركزية تحفظ الحد الأدنى من الأمن القومي. لكن في الوقت ذاته بقيت بعض الشعارات ذات التوجُّه الأصولي سائدة، ويحملها متشددون دينيون احياناً، او راديكاليون قوميون احياناً أخرى، متمسكين ببعض ما يضرُّ، ومتجاهلين بعض ما يُفيد.

ولقد حصلت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ إبان مرحلة قاسية كانت فيها الدول العربية ضعيفة، بمعظمها، أو أنها لم تكُن قد خرجت من قيود الاستعمار، رغم نشوء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وهي أول منظمة إقليمية تجمع عدد من الدول المُتجانسة، لكن الذي تلى تلك الفترة كان مؤلماً، وغرقت الدول الوطنية العربية في مجموعة من المشكلات الوازنة، صرفت انظارها عن محاكات التطور بأساليبه الجديدة، كما أن الجامعة لم تتمكن من فرض تشابه بالأنماط الحكمية، وتوحيد المعايير في العناوين الرئيسية الأساسية، ووقعت الخلافات الكبيرة بين بعض الدول العربية، حالت دون تمكين الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة على أرضهم.

الدولة العربية المنشودة، وفقاً لفهم عدد من قادة الرأي العرب؛ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التحولات الهائلة على المستوى الدولي، وتحمي نفسها من التأثيرات السامة للمنتجات الثقافية والفكرية السطحية، ذلك أن جوهر القيّم العربية المستمدة من الاسلام "كالأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر" او احترام مبدأ العدالة والرأفة والتسامح، حيث لا إكراه في الدين؛ لا تتعارض مع ركائز الدولة العصرية التي تستند الى القانون، والى العلوم الحديثة، وعلى اعتبار أن نمطية العولمة فرضت نفسها، وهي لا تتعارض مع المصالح العربية العليا، لكن الدولة الوطنية المنشودة تحتاج لمزيد من الحماية في مواجهة التشوهات المستوردة، او الدخيلة، والتي لم تعُد تحجبها أية مقيدات أو حدود.

ولا يمكن إغفال أهمية ترميم الدساتير القائمة، او انتاج دساتير عصرية جديدة، تزيل المعوقات من أمام مسيرة الدولة، وتمنع كل أشكال الانسدادات التي تواجه استحقاقات التناوب على السلطة، من دون أن يكون في هذه الدساتير ما يُكرِّس استيلاءً غير مُبرر على مؤسسات الحكم، او احتكارها لمصلحة فئة من

(٦) جميل مطر، مقالة بعنوان حالة غياب، جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٢٤/٩/٢٦

الشعب، او استغلال مقدرات الدولة لخدمة جماعات محددة. ويجب إدراج محددات ثابتة في هذه الدساتير، تتعلَّق بحماية حقوق المرأة والحريات والتنوع، وفقاً لتوصيف موحد تعتمده مؤسسات جامعة الدول العربية. وهذه الرؤى لا تتعارض مع التنوُّع الموجود في أنماط الحكم في الدول العربية، سواءً كان ملكياً او جمهورياً او اتحادياً او أميرياً.

أهم أركان الدولة العربية الحديثة؛ تطبيق القوانين والأنظمة بحزم وبدون استنسابية، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بطريقة لا يمكن الولوج منها لهيمنة أحداها على الأخرى، من ضمن هيكلية تفرض التعاون والتكامل من أجل مصلحة الدولة العليا. وأساس هذه المصلحة الحفاظ على المواطنين من دون أي تمييز وفق ما جاء في الحديث الشريف "الجميع سواسية كأسنان المشط" والتعامل مع الفرد كقيمة بحدِ ذاته، انطلاقاً من مواطنة حضارية متجردة، بصرف النظر عن انتماء المواطن الديني او العرقي او السياسي. ولا بد من محاكاة المستقبل بفلسفة معاصرة، لأن المستقبل لا يعني الانفتاح على العديد من المشاهد فحسب، بل يجب أن يتضمن رؤية تعبر عن أحلام الانسان ورغباته[٧].

ثانياً: إنشاء برلمان عربي اتحادي يسهر على تحديث منظومة التشريعات وتوحيد بعضها.

ان الحداثة العربية المنشودة تفرض وجود حد أدنى من التقارب التشريعي، او وحدة القوانين في سياقات محددة على أقل تقدير. وليس بالضرورة أن يكون ذلك تقليداً لما يجري عند بعض المجموعات الدولية الاتحادية في العالم، تحديداً في أوروبا، لأن نمط عدم مسؤولية الفرد اتجاه الجماعة لا يمكن تعميمه في العالم العربي، بحيث أن الثقافة المتوارثة، والتقاليد، تفرض بعض التضامن الاجتماعي، برغم أن ولادة الحريات في الوطن العربي سبقت بعض المناطق الأخرى في العالم، وهي استندت الى قول شهير للخليفة عمر بن الخطاب: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحراراً.

وتوحيد بعض القوانين التي تحاكي قضايا محددة، يعتبر ركناً أساسياً من اركان الرؤية الفكرية العربية التي تحاكي المستقبل، وذلك لن يحصل بالتمني فقط، او بواسطة معاهدات، او اتفاقيات لها طابع دولي، فلا بد من وجود مؤسسة قانونية تخرج منها هذه المشتركات، لإدراجها واقعاً ملموساً داخل المنظومات التشريعية للدول الأعضاء في الجامعة العربية، وبالتالي تصبح واجبة التطبيق. ويمكن الاستفادة في هذا السياق من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي أنشا برلمان موحد، ومنفصل عن البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد. وليس بالضرورة أن تكون مهام البرلمان الاتحادي العربي متطابقة مع مهام البرلمان الأوروبي، ولا آلية انتخابه، او ولادته على ذات الكيفية، برغم أن تحويل جامعة الدول العربية الى اتحاد عربي يبقى أملاً، او هدفاً؛ فائدته كبيرة، ويختصر الكثير من التعقيدات البيروقراطية القائمة.

وفي هذا السياق يوجد اقتراحات وأفكار متعددة، غالبيتها صالحة للتطبيق إذا ما وجدت النوايا، ومنها خصوصاً توقيع اتفاقية عربية توافق عليها السلطات التشريعية في دول الجامعة العربية ارادياً، وديمقراطياً من دون فرض أو اكراه، وتعلن تأسيس البرلمان

(٧) د. مازن الرمضاني، دراسة المستقبلات، مجلة التجديد الثقافية العربية، العدد ٢١ أكتوبر ٢٠٢٤، ص ٤.

الاتحادي العربي كوحدة مستقلة استقلالاً كاملا، وتُحدد مهامه وطريقة تأليفه في المعاهدة.

وتُراعى في هذا السياق الآليات التشريعية المُختلفة والمعتمدة في أنظمة الحكم في الدول العربية الأعضاء، بما في ذلك حصر التشريعات الاتحادية في قضايا جوهرية محددة، مثل توحيد أنظمة التعليم وتوحيد القوانين التي ترعى حقوق الإنسان والحريات العامة، وملفات الصحة والنقل والجمارك والاتصالات. والإبقاء على القوانين التي ترعى الأحوال الشخصية والأمن الداخلي وتنظِّم عمل المحاكم وفقاً للوضع الداخلي في كل دولة. كما يمكن اعطاؤه دوراً استشارياً من خلال عرض بعض القضايا المُلحة عليه، ككيفية مقاربة ملفات حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال[٨].

اما طريقة تشكيل البرلمان الاتحادي العربي، فيمكن لحظها في المعاهدة المنشودة، وهي قد تكون من خلال تقليد التجربة الأوروبية، بواسطة انتخاب أعضاء لهذا البرلمان مباشرةً من الشعب، يمثلون الدول العربية وفق الحجم السكاني مع مراعاة حجم الدخل القومي لكل دولة، او انتداب أعضاء من البرلمانات العربية القائمة، يمثلون الدولة في البرلمان الاتحادي، ولهم صلاحيات تشريعية مستقلة، ولا يمكن سحبها منهم استنسابياً تحت أي ظرف الا بعد انتهاء مدة انتدابهم.

ولا بد من الغاء او تجاوز الصيغة الحالية للبرلمان العربي التي يغلبُ عليها الطابع الاستشاري والتوجيهي، لأنه لا يقوم بالعمل التشريعي المُرتجى، بل هو عبارة عن هيئة عربية إضافية لها رمزيتها المعنوية، وليس لها صلاحية انتاج قوانين موحدة ومُلزمة للدول الأعضاء.

ان التشريعات العربية المطلوب توحيدها؛ يجب ألا تكون تقليداً كاملاً عما وصلت اليه الماكينات التشريعية الغربية، بل لا بد من تحديد رؤية فلسفية تأخذ من التقدم التشريعي في الغرب ما يناسب، وتصنع لوائح قانونية عربية تحتضن روح الثقافة والفكر العربيين، خصوصاً في مجال الاستقلال الوطني، والسيادة، ودور التكنولوجيا والتربية ومفاهيم التقدُّم والإصلاح.

ثالثاً: أهمية وجود منظومة أمنية عربية فاعلة

ومن أبرز ما تحتاجه الرؤية المستقبلية العربية الجديدة؛ وجود منظومة متماسكة تحفظ الأمن القومي العربي، ذلك أن التطورات الجارية في النظام الدولي تمنحنا كأقطار عربية – مجتمعين او منفردين - فرص عديدة لتغيير تحالفاتنا الخارجية بما يعزِّز منظومة الحماية. والعدوان الإسرائيلي المتمادي، والتدخلات الإقليمية والعالمية في شؤون الدول العربية؛ تفرض تفعيل مسار الأمن القومي العربي، بما هو قدرة على الدفاع عن حقوق العرب وسيادة الدول العربية، وحماية المواطنين العرب، وصون الأراضي العربية المُحددة بموجب المعاهدات الدولية، او بواقع الحال التاريخي.

الصيغة القائمة حالياً والتي يشير اليها ميثاق جامعة الدول العربية، تحترم سيادة الدول الأعضاء بالكامل، وبالتالي تمنع أي تدخُّل في الشؤون الداخلية لهذه الدول[٩]. وهذا الجانب بالتحديد يمنع تطوير التعاون في مجال الأمن والدفاع، او يُخضعهُ لاستنسابية الذين يتولون مهام السلطة. والتطورات التقنية، كما بروز

(٨) راجع هاني الياس الحديثي، رؤية للمستقبل العربي في ضوء الحرب على غزة، بمرجع سابق.

(٩) د. محمد مشيك ود. عادل خليفة، دراسة في مجلة الحياة النيابية اللبنانية، العدد ١٣١، حزيران/يونيو ٢٠٢٤، ص ٩٧.

ظاهرة الأمن السيبراني في وجهيه السلبي والايجابي، يفرضان مواكبة العصرنة الأمنية بصيغ مختلفة عما وردت في ميثاق الجامعة للعام ١٩٤٥، وفي معاهدة الدفاع العربي المشترك للعام ١٩٥٠، برغم أن المعاهدة لم تطبَّق على الوجه الصحيح في أي من الاستحقاقات الخطرة التي واجهت العرب على مدى ٧٥ سنة مضت.

وانطلاقاً من الاجتهادات والتجارب التي حصلت على المستوى الوطني في أكثر من دولة عربية، وفي دول كبرى، او في مجموعات اتحادية دولية، يمكن الاستفادة من الرؤى والاختبارات، للولوج جدياً في مسار انشاء منظومة أمن قومي عربي، متماسكة وقابلة للتطبيق، وتشمل بناء قوات عربية مشتركة من كل الدول الأعضاء في الجامعة، وتموَّل من موازنات هذه الدول، مهمتها التدخُّل ضد كل مَن يحاول الاعتداء على الدول العربية، فرادةً او جماعات، ويمكن تأكيد هذا الاعتداء من خلال وضع معايير محددة للعدوان، او من خلال إعطاء مجلس الجامعة صلاحية توصيفه العدوان واتخاذ القرار بالسرعة التي تفرضها ضرورات الأمن، لتناط المهمات الدفاعية والعملياتية بهيئة أركان حرب مستقلة، ومرتبطة بقادة جيوش الدول العربية الأعضاء في الجامعة.

وإذا كان الأمن مرتبط بقدرة الأمم على البقاء، او أنه التصرفات التي يسعى عن طريقها أي مجتمع الى حفظ حقه بالبقاء، وفقاً لتوصيف وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق هنري كيسنجر[١٠]، فإن وضع خطة عصرية لتوفير منظومة أمنية عربية متطورة؛ مطلبٌ ملحٌ أكثر من أي وقت مضى، والأمن يحدده ويشرف عليه القادة السياسيون والمنتخبون وليس أجهزة المخابرات، فهؤلاء يدركون محددات المصلحة العربية العليا بعيداً عن الاعتبارات الأوتوقراطية، ولأن الاستهداف الأمني كما التهديدات العسكرية الكبيرة تطال العرب أجمعين، وغالبيتها ينطلق من نوايا عدوانية تستهدفهم جميعاً، وليس فلسطين أو الدول التي تملك مخزون كبير من النفط والغاز فقط، وهذا لا يعني أن فلسطين كما الدول المعنية التي ذكرتها ليست وحدها في مقدمة المستهدفين.

لقد أثبتت الأحداث التي حصلت؛ استحالة فصل الأمن الجهوي او القطري لأي دولة عربية عن الجسم العربي العام. كما أن سياق الأحداث والتدخلات الخارجية المُتفاقمة في شؤون المنطقة العربية، تؤكد استحالة تنفيذ أي من الدول العربية خطة دفاعية بمفردها، ومهما كانت امكانياتها المالية كبيرة، والتحالف على "القطعة" أثبت أنه ليس ذي جدوى استراتيجية، لأن القوى التي تُهدِّد الواقع العربية؛ كبرى، او أنها مدعومة من قوىً دولية، كما هو الحال مع إسرائيل الغاصبة على سبيل المثال.

ولا بد في هذا السياق من لحظ برنامج واضح لإيجاد أرضية متطورة لصناعة الأسلحة الحديثة محلياً، وعدم الاعتماد بشكل دائم على استيراد هذا السلاح من الخارج، ولا داعي لتفصيل ما يسببه هذا الاعتماد على الخارج من مشكلات وازنة. وقدرة التصنيع للمعدات والتجهيزات الدفاعية على اختلافها ليست صعبة كما يفترض البعض، بحيث أن دولاً أقل قدرة مالية وعلمية من العرب تمكنت من تصنيع سلاح متطور وفاعل في مختلف المجالات، بما

(١٠) راجع أحمد أمين عبد العال، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٦ /٢٠١٨/٩.

في ذلك السلاح النووي، برغم أن العرب ينشدون منع انتشاره في الشرق الأوسط برمته، ولكن في ذات الوقت؛ لا يجوز أن يبقى العرب أسرى لتهديدات من هذا النوع، ولا يفعلون شيءً رادعاً بالمقابل.

رابعاً: تطوير وتفعيل السوق العربية المشتركة

لا يمكن تجاهل كون مجلس الوحدة الاقتصادية الذي أنشأته جامعة الدول العربية في العام ١٩٦٤ يشكل نموذجاً هاماً للتعاون، وهو ولد في أوج زمن الانقسام الدولي والعربي، ولو تمَّ تطبيق مهامه بالكامل، كما وردت في متن النص، لكان أنتج تجربة رائدة على المستوى العالمي، وكان سبق تجربة السوق الأوروبية المشتركة بسنوات. لكن ذلك لم يحصل، لأن العبرة دائماً في التطبيق. وهذه المقاربة لا تعني بأية حال أن الصيغ الموضوعة حالياً كافية، بل على العكس من ذلك؛ فإن مطلب وجود اتحاد عربي كامل الأوصاف، ضرورة ملحة منشودة، وهي الصيغة الأمثل لتحقيق التعاون الجدي، والتكامل المفيد.

اما اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وملحقاتها للعام ١٩٩٧؛ فتحمُل ملاءة ممتازة من حيث ما ورد في نصوصها والملحات، وهي تعالج الإخفاقات الواقعية من حيث ضعف حجم التجارة البينية بين الدول العربية، فيما لو سارت الدول الأعضاء بموجب بنودها، ولكن للأسف ما زالت الاعتبارات التقليدية تحكم جزء من التبادل، وبعض الدول تفرض "رزنامات" زمنية لعمليات التصدير والاستيراد، بحجة حماية المنتجات الوطنية، لاسيما الزراعية منها، وهذا الأمر قد يساعد بعض المزارعين في تصريف منتوجاتهم الموسمية من جهة، ولكنه يضع مُقيدات على انسياب التجارة البينية من جهة ثانية.

ووجود الاتفاقات العربية التي تُنشد التعاون الاقتصادي، لا يعني بأي حال من الأحوال الاكتفاء بما هو موجود برغم أنه لا يطبق على الوجه الصحيح. فلا بد من وضع رؤية ذات بعدين: واحدة منها إصلاحية آنية تعالج الواقع الحالي، وواحدة بعيدة المدى، وحدوية اندماجية كاملة.[١١] فالأطر الحديثة التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية، والتنافسية المتفلِّته التي تسود الأسواق في غالبية دول العالم، إضافة الى ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل منظمة الدول الصناعية الكبرى السبع، ومجموعة العشرين (الدول الأقوى من الدخل المالي القومي) ومنظمة شنغهاي الآسيوية، وتحالف البريكس؛ كل ذلك يفرض إيجاد تعاون اقتصادي عربي جدي وفاعل، يحاكي العصرنة المالية والرقمية، ويحمي الاقتصادات العربية، ويحوُل دون ابقائها أسواق استهلاكية للسلع الأجنبية.

أما التجارة العربية في مجال النفط والغاز ومشتقاتهم، فلا يجب أن تبقى أسيرة التأثيرات الخارجية، والهيمنة الغربية، ولا بد من تفعيل "منظمة الدول العربية المصدرة للنفط" برغم التباينات القائمة بين بعض الدول العربية حول هذه المسألة. ولا يجب البقاء في مستنقع الارتباك وفقاً للمنظور القديم الذي يعيش حالة تسليم مطلقة، بأن العرب يملكون الثروات الطبيعية، ولكن ليس بمقدورهم الاستفادة من هذه الثروات، او تصنيعها وتسويقها من دون

(١١) راجع علي فخرو، وزير تربية سابق في البحرين، مقالة في جريدة الخليج ٢٠٢٤/٩/١١ بعنوان "وحدة الأمة في بناء الحداثة".

مساعدة غربية، او خارجية. ولا يعني هذا التوجُّه؛ مطالبة بالخروج من المنظمات الدولية ذات الصلة، لا سيما من منظمة الدول المصدرة للنفط + روسيا "أوبك" او من مجموعة الدول المصدرة للغاز الطبيعي، بل المطلوب تعزيز الدور العربي في هذه المجموعات الدولية بما يحصِّن المكانة العربية الدولية، ويفيد المصلحة العربية العليا.

خامساً: إجراء تعديلات جوهرية على العلاقات الخارجية.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الثنائية القطبية في العام ١٩٩٠، حصل اختلال دولي كبير أثَّر سلباً على المكانة العالمية للعرب، وتراجعت الأنظمة الوطنية العربية عن أولوياتها، برغم أن هذه الأولويات لم تكُن على قدر الآمال، بل أن بعضها كان يتعارض مع المصلحة العامة للشعب، ويحاكي مصلحة الذين يتولون السلطة. ومعظم الدول العربية وجدت نفسها مُنساقة مع رؤية الإدارة السياسية للولايات المتحدة الأميركية لموضوع العولمة، في حين لا ترى غالبية الشعوب العربية فائدة من هذا التوجُّه، وهي ضد هذه الرؤية.(١٢)

وسبق هذا التحوُّل العالمي الكبير، ضغوطات وازنة مُورست على الدول العربية التي كانت في طور البناء والنهوض بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أججَّت هذه الضغوطات حالة الانقسام العربي، او أنها أوجدتها، وأعاقت حركة التقارب التي بدت نشطة بين الدول العربية في تلك الفترة. وسياسة الدول الأوروبية - لاسيما فرنسا وبريطانيا، ومعهم الولايات المتحدة الأميركية؛ حالت دون تحقيق الدول العربية وحدة متكاملة رغبوا في صناعتها بعد مرحلة الاستقلال(١٣).

ومما لا شك فيه؛ فإن السياسة الأميركية التي أعقبت غياب قوة الاتحاد السوفياتي، اضافةً الى الأخطاء التي ارتكبها بعض القادة العرب، أدت الى حالة من التشرذُم والضياع، وسمحت للقوى الطامعة باستباحة بعض الساحات، كما وفَّرت أرضية خصبة لتفاقُم العدوان الإسرائيلي، على دول عربية عديدة، واستكمال خطة التهويد لما تبقى من أراضي فلسطينية وتوسيع حركة الاستيطان، وبينما كانت الوعود الأميركية بعد اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ تُنشد سلام عادل وشامل في المنطقة، يعطي الفلسطينيين حقوقهم المشروعة بإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، فقد تراجعت هذه عن وعودها، واعترفت إدارتها لاحقاً بالقدس عاصمة لإسرائيل بما يخالف كل قواعد القانون الدولي، وشهدنا تراجعاً واضحاً للدور العربي إبان هذه المرحلة، وبدى بعض هذا الدور مرتهناً للإرادة الخارجية، وضعُفت جامعة الدول العربية الى الحدود الدنيا، لاسيما بعد انطلاق ما سمي "بالربيع العربي" الذي فشل في تعزيز الديمقراطية والحريات كما كان يُرتجى، وأدى الى اندلاع أحداث دامية في سوريا وليبيا واليمن، وكانت هذه الأحداث فرصة "لداعش" الإرهابية وللقوى التي رعتها لإحداث الفوضى في عدد من الساحات العربية.

تفرض المصلحة العربية العليا، وبما فيها خصوصيات الدول الغنية بالثروات النفطية؛ صناعة مشروع جديد للعلاقات الخارجية، مبني على فلسفة براغماتية جديدة، تُخرج الواقع من الأوهام، وفيه توزيع أدوار بما يؤمن مصلحة للعرب، بما في ذلك منع تسلُّل حالات التخويف

(١٢) د. وجيه فانوس، اللغة والأدب والحضارة العربية، دار النهضة العربية، بيروت ٢٠١٣، ص ٢٨.

(١٣) د. عفاف الخنسا، التنافس السياسي الأنكليزي - الفرنسي في المشرق العربي، دار القماطي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٦١.

والابتزاز التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية، كي تبدو أنها تحمي العرب من الإستهدافات الخارجية، بينما حقيقة الأمر أنها تصنع هذه الوضعية لكي تمارس الضغوطات، وتنهب جزء من الأموال والمقدرات العربية، وهي تدعم إسرائيل الغاصبة للحقوق العربية بقوة، كما أنها تشجِّع في السر، واحياناً في العلن، قوىً لها أطماع في المنطقة العربية.

الاضطراب الدولي الحالي الكبير، كما العدوان الإسرائيلي المتمادي على الشعبين الفلسطيني واللبناني، يجب أن يدفع الدول العربية نحو تغيير استراتيجي في تحالفاتها الخارجية، على أن لا تُبنى هذه الاستراتيجية تحت سقوف ميثولوجية غامضة، بل وفقاً لخطة تعتمد فضاءً واضحاً يمنع كل أشكال الاستغلال والاستباحة، ويتعاون مع كل مَن يقف الى جانب الحقوق العربية، لاسيما مع خطة الحل العادل للقضية الفلسطينية، على أن تتجاوز بعض الدول العربية خلافاتها البسيطة، والالتزام بهذه الخطة الموحدة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فالدول الأوربية لديها خلافات عرقية وقومية وسياسية كبيرة فيما بينها، ولكنها موحدة في مواجهة الأخطار التي تواجه الاتحاد.

إن الأمن الحديث ووسائله؛ لم يعُد منتجاً محصوراً ببعض الدول التي تعتبر نفسها متطورة، او تملك القوى العسكرية الماحقة؛ بل يمكن توفير هذه الضرورات من خلال سياسة خارجية مرنة، بعيداً عن تحالفات ثابتة واهية مع دول كبرى، لم يسبق أن دافعت عن الحقوق العربية، ولنا بما جرى في اليمن خيرُ مثال. فالتطور في وسائل الاتصال وفي سياقات الأمن السيبراني فتح الأبواب أمام مساراتٍ واعدة يمكن معها تنويع الخيارات، وتوسيع رقعة التعاون الخارجي.

المجموعة العربية؛ قادرة على فرض رؤيتها على مستوى التحالفات والتعاون الخارجيين بما يؤمن بيئة حاضنة واضحة لعلاقات خارجية مُثمرة، أساسها التعامل بالمثل، واحترام مبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتجنُّب أي مسّ بالسيادة الوطنية. ودول العالم بحاجة للعالم العربي في سياق التعاملات التجارية، فهو سوق واسع يمكنه فرض شروطه على الآخرين، كما أنه مصدراً مهماً لأهم المواد الحيوية، ومنها النفط والغاز الطبيعي، والعرب أغنياء بما فيه الكفاية بالموارد البشرية فائقة الذكاء.

في الختام: يمكن التأكيد أن القاعدة الأساسية للرؤية العربية الجديدة التي تحاكي تطورات العصر، يجب أن تعتمد على مزيد من التعاون البيني وصولاً الى انشاء اتحاد عربي فاعل، وعلى توفير حد أدنى من الأمن القومي العربي، وهو الوحيد الكفيل بالدفاع عن مصالح كل الأقطار العربي وسيادتها، واعتماد نماذج متطورة من اللوائح التشريعية والقوانين العصرية التي تحمي مشروعية المؤسسات ودوائر الحكم وتحفظ الحريات العامة، وتلحظ التمسُّك ببعض التقاليد والأعراف التي تحاكي العصرنة ولا تتناقض معها، فالعرب على لسان عمر بن الخطاب هم مَن أطلقوا شعار "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أُمهاتهم أحراراً" وترفض الخطة الجديدة كل المُقيدات الميثولوجية السخيفة التي تتعارض مع مبدأ التقدم والعلم، وهو لا يتعارض مع أحكام الديانات السماوية، لاسيما الاسلام الذي أوصى بطلب العلم ولو في الصين – طبعاً عندما كانت الصين تعتبر بلاداً بعيدة – وليس كما هو عليه الحال اليوم. وقد برع عدد من الفلاسفة والمفكرين العرب في تناول هذه المقاربات سابقاً، لاسيما منهم الأفغاني ومحمد عبدو والكواكبي على سبيل المثال لا الحصر.

ولا بد من التمرُّد على حالات التبعية

والانجرار وراء قوىً خارجية مهما كان نوعها، بما في ذلك التحرُّر من حالة الاندهاش بالحداثة الغربية، ومن عقدة التبعية العمياء للأفكار الغربية التي هيمنت على العقل العربي فترة طويلة من الزمن. أن القواعد الواقعية الناجعة للسياسة العربية الثابتة والدائمة؛ هي التي تحقق المصلحة الدائمة، وليس أي اعتبارات أخرى.